TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Constructivism theory and its explanation of the interactions and issues of the Middle East

Prof.Dr. Anwar Mohammad Faraj Mahmood
University of Sulaimani- College of Political Science

Asst.Lecture . Jalil Omar Ali*
University of Sulaimani- College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 20 Feb . 2020
- Accepted 15 Mar. 2020
- Available online 16.May. 2020

Keywords:
- Constructivism theory
- Middle East
- national & religious identities.
- International studies

Abstract: The emergence of social constructivism theory is a turning point in the field of theories of International Relations, being viewed by a different subject from what preceded it from theories through a social understanding of what is going on in this relationship. Hence, this research examines the main concepts of social structural theory such as identity and interest and the role of actors without countries along with the main role of the state in interactions and international issues, and then using the main concepts of structural theory at the international level in the interpretation of interactions and major issues in the Middle East. Accordingly, interactions and issues in the Middle East are interpreted as a conflict that is between the components of the states and non-state actors.

Furthermore, in this region interactions and issues revolve around religious, sectarian, and national identities. Additionally, the perspective of social constructivism, it is clear that the sectarian conflicts produces interactions and issues in three forms: namely, the struggle of the Iranian Shiite-Saudi identities and the struggle of the Shiite-Sunni identities in Iraq and lastly the conflict of Shiite-Sunni identities in Yemen. In terms of interactions and issues between national identities in the region, there is a struggle for the identity of the Turkish-Kurdish nationalities, the struggle for the identity of the Arab-Kurdish nationalities, and the struggle for the identity of the Persian-Kurdish nationalities. Thus, conflict and religious interactions produced issues between the Islamic and Jewish identities divided into two parts, namely the struggle of the Sunni-Jewish Islamic identities and the struggle of the Shiite-Jewish Islamic identities. Consequently, chaos is prevalent in this region, and it is difficult to imagine a way out of it, as long as a conflict within the region is characterized by ideologies, values and identities..

* **Corresponding Author:** Jalil Omar Ali**, E-Mail:** jaleel.ali@univsul.edu.iq **,Tel: , Affiliation**: University of Sulaimani - College of Political Science

النظرية البنائية وتفسيرها للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط

أ.د.أنور محمد فرج محمود

جامعة السليمانية / كلية العلوم السياسية

م.م. جليل عمر علي

جامعة السليمانية / كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 20/ شباط /2020
- القبول : 15/ اذار /2020
- النشر المباشر : 16/ايار /2020

الكلمات المفتاحية :

- النظرية البنائية
- الشرق الاوسط
- الهوية القومية والوطنية
- الدراسات الدولية

الخلاصة : إن ظهور النظرية البنائية الاجتماعية تعد نقطة تحول في حقل نظريات العلاقات الدولية، لأنها تنظر إلى العلاقات الدولية من زاوية مختلفة عما سبقتها من النظريات، وذلك من خلال الفهم الاجتماعي لما تدور في هذه العلاقة، من هنا فإن هذا البحث يدرس المفاهيم الرئيسة للنظرية البنائية الاجتماعية كالهوية والمصلحة ودور الفاعلين من غير الدول إلى جانب الدور الرئيسي للدولة في التفاعلات والقضايا الإقليمية والدولية، ومن ثم تطبيق المفاهيم الرئيسة للنظرية البنائية على الواقع لتفسير التفاعلات والقضايا الرئيسة في الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك تفسر البنائية التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط على أنها صراع هوياتي بين مكوناتها من الدول وغير الدول، ونتيجة لذلك ترى بأنه توجد في هذه المنطقة تفاعلات وقضايا تدور حول الهويات الدينية والمذهبية والقومية، ومن خلال تفسير النظرية البنائية الاجتماعية تبين لنا بأن صراع الهوية المذهبية تنتج تفاعلات وقضايا في ثلاث صور، وهي: صراع الهويتين الإيرانية الشيعية–السعودية السنية، وصراع الهويتين الشيعية–السنية في العراق، وصراع الهويتين الشيعية–السنية في اليمن. أما في مجال التفاعلات والقضايا بين الهويات القومية فهناك صراع هوية القوميتين التركية–الكوردية وصراع هوية القوميتين العربية–الكوردية وصراع هوية القوميتين الفارسية–الكوردية. والتفاعلات الصراعية الدينية أنتجت القضايا بين الهويتين الإسلامية واليهودية وتنقسم بدورها إلى قسمين، وهي: صراع الهويتين الإسلامية السنية–اليهودية وصراع الهويتين الإسلامية الشيعية–اليهودية. ونتيجة لكل هذه التفاعلات والقضايا فإن الفوضى تعم هذه المنطقة ومن الصعب تصور الخروج منها مادام الصراع داخل المنطقة يتسم بالطابع العقيدي والقيمي والهوياتي.

المقدمة :

حققت النظرية البنائية الإجتماعية (Social Constructivism Theory) أهميتها في الحقل النظري للعلاقات الدولية في أنها تحتل موقعاً وسطاً بين تلك النظريات التي تضاربت طويلاً في هذا الحقل، سواء منها تلك المستندة إلى فكرة العقلانية والسلوك الراشد للإنسان (Rationalist) أو المقاربات المعارضة لها والمعروفة بمابعد الوضعية (Post–Positivist) التي لا تقبل بالرشد كجوهر للسلوك الإنساني.

ترى النظرية البنائية أن الفاعل والبنية مبنيان بشكل متبادل وهما يحددان ويتحكمان في الهويات ومصالح الفاعلين، ويؤكد (وندت) على أهمية الهوية في تشكيل السلوكيات ومصالح الفاعلين، إذ أن الهويات نفسها تتشكل من خلال مجموعة من القيم والمعايير والأفكار المؤسسة والبنية الاجتماعية، والهوية المؤسسة

للدول والفاعلون من غير الدول هي التي تحدد طبيعة مصالحها سواء ما تعلق منها بالجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية وغيرها. ومن هنا فإن الهوية تحدد ماهية الفاعلين وتعلم من خلالها السلوك الواجب فعله، وأن هذا السلوك ينطلق من مصلحة الفاعل إلا أن مصلحته مرة أخرى تبنى على معرفة الهوية، لذا من منظور النظرية البنائية فإن الهوية هي المتغير المستقل الذي تعتمد عليه المصلحة كمتغير تابع.

إشكالية البحث:

يوجد تعارض للهويات القومية والدينية والمذهبية في منطقة الشرق الأوسط، وفي إثرها ينقسم الفاعلون من الدول وغير الدول، وتنتج قضايا صراعية كثيرة، يحاول هذا البحث تفسير جزء كبير من هذه التفاعلات والقضايا الصراعية في المنطقة عن طريق النظرية البنائية.

وسعياً وراء إثبات الفرضية أو نفيها يحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي النظرية البنائية الاجتماعية؟ وماهي المفاهيم الرئيسة المبنية عليها؟
- كيف تنظر النظرية البنائية إلى هوية الفاعلين ومصالحهم؟
- كيف تفسر النظرية البنائية التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط؟
- وما هي التفاعلات والقضايا الرئيسة في الشرق الأوسط في ضوء تفسير النظرية البنائية الاجتماعية؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إيجاد إطار نظري للتفاعلات والقضايا الصراعية في ضوء مفاهيم وطروحات النظرية البنائية الإجتماعية، وهذا الأمر يعطينا رؤية أوضح لما يدور في شرق الأوسط.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إمكانية تفسير التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط من منطلقات النظرية البنائية الإجتماعية خصوصاً صراعات الهوية والمصالح المختلفة الناتجة عن هويات الفاعلين.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية "أن التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط ناتجة عن صراعات الهوية القومية والدينية والمذهبية، وأن الفهم النظري لهوية الفاعلين يمنحنا تفسيراً أوضح لتلك التفاعلات والقضايا".

الإطار المنهجي للبحث:

ينطلق البحث في محاولته لتفسير التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط من خلال المفاهيم الأساسية للنظرية البنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية، أي أنّ البحث يعتمد على (إطار نظري، Theoretical Framework) وهي النظرية البنائية الاجتماعية لوصف وتفسير القضايا والتفاعلات الإقليمية.

هيكلية البحث:

يتكون البحث بالإضافة للمقدمة والخاتمة من خمسة مطالب: المطلب الأول مخصص لبحث تمهيد تعريفي بالنظرية البنائية. أما المطلب الثاني فيتناول التفاعلات والقضايا في النظرية البنائية في فرعين رئيسيين: الفرع الأول يبحث في قضية الهوية في النظرية البنائية، والفرع الثاني يتناول قضية المصالح في النظرية البنائية. المطلب الثالث يبحث في تفسير البنائية للتفاعلات والقضايا بين الهويات المذهبية في الشرق الأوسط ونقوم بدراسة ثلاثة تفاعلات وقضايا جوهرية في الشرق الوسط وفي ثلاثة فروع، وهي: صراع الهويتين الإيرانية الشيعية–السعودية السنية، وصراع الهويتين الشيعية– السنية في العراق، وصراع الهويتين الشيعية– السنية في اليمن.أما المطلب الرابع فيتناول تفسير البنائية للتفاعلات والقضايا بين الهويات القومية في الشرق الأوسط في ثلاثة فروع: الفرع الأول خصصناه لصراع هوية القوميتين التركية– الكوردية، وفي الفرع الثاني تحدثنا عن صراع هوية القوميتين العربية – الكوردية، والفرع الثالث خصص لصراع هوية القوميتين الفارسية – الكوردية. أما المطلب الخامس والأخير المعنون بتفسير البنائية للتفاعلات والقضايا بين الهويات الدينية في الشرق الأوسط بحثنا صراع الهويتين الإسلامية – اليهودية.

المطلب الأول
التعريف بالنظرية البنائية

تعد النظرية البنائية الإجتماعية مقارنة بالنظريات الأخرى حديثة العهد في العلاقات الدولية، قام ألكسندر وندت في كتابه (النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية Social Theory of International Politics) في عام (1999) ببلورتها على شكل نظرية، لكنها كانت اتجاهاً سائداً في علم الاجتماع وتعود جذورها إلى كتابات مفكرين آخرين، فمثلاً أول من قام باستخدام مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية هو نيكولاس أونوف (Nicholas Onuf) مع بداية الثمانينيات، وكان له تأثير واضح على الأعمال التي نشرها ألكسندر وندت (Alexander Wendt) لاحقاً، والتي أصبحت بمثابة الأعمال الرائدة المؤسسة للنظرية البنائية للسياسة الدولية.[i]

فجوهر البنائية هو الافتراض بأن الوجود البشري وجود اجتماعي إذ إننا نصنع العالم من مواد أولية أمدتنا بها الطبيعة من خلال ما نقوم به من أعمال مع الآخرين، وكذلك أقوالنا مع الآخرين. فالقول فعل، بل إن الأقوال هي الطريقة الأكثر أهمية التي نتبعها في صنع العالم الكائن. والبنائية ترى أن الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس، وأن هذه عملية مستمرة يظهر فيها عنصر ثالث هو القواعد التي دائماً ما تربط العنصرين السابقين معاً، وهذه القواعد توفر خيارات أمام الفاعلين الذين يتصرفون لتحقيق غايات تعكس حاجات ورغبات الناس في ضوء ظروفهم المادية، والفاعلون في تصرفاتهم يحتاجون لمعرفة ما هي مصالحهم والتي تتحدد في ضوء إدراكهم لهوياتهم، فردية كانت أو جماعية.[ii] بهذا المعنى فإن العلاقة والتفاعل المتبادل بين الأفراد (الناس) والمجتمع ومن خلال الفعل ورد الفعل تظهر قواعد التعامل بين الإثنين لتحقيق المصالح، والمصالح مرة أخرى تعطينا إنطباع لكيفية التصرف من أجلها.

يعتقد البنائيون أن بنية النظام الدولي تتألف من قسمين: القسم الأول؛ هو مادي ويتكون من توزيع القوى بين الدول، أما القسم الثاني؛ فهو البناء الاجتماعي المكون من القواعد والأعراف والقوانين التي تطبقها الدول، والثاني هو الأهم بالنسبة للبنائيين.[iii] وهنا يظهر تميّز النظرية البنائية عن النظريات أخرى بإعتمادها عن الجذور الإجتماعية للوصول إلى تكوين الفاعلين الدوليين.

أن الدولة يمكن النظر إليها على أنها برنامج سياسي مستمر، تم تصميمه من أجل ضمان إنتاج، وإعادة إنتاج احتكار العنف المنظم، ومادامت الدول تمثل الصيغة المقبولة والمسيطرة للإخضاع في السياسة

الدولية، فإنه يجب النظر إليها على أنها تمثل الوحدات الرئيسة لتحليل كيفية ضبط العنف الدولي وتقنينه وفهمه. فالتركيز على الدول بوصفها وحدات أساسية للتحليل لا يمنع من القول إن العوامل الأخرى (غير الدولة) ليس لها تأثير مهم وحاسم على الطريقة التي تدخل بها الدول في عملية العنف المنظم، فمركزية الدولة لا تعني أن العلاقة السببية في تفسير الحرب والسلم تقف عند حد الدولة، تتمثل الخطوة الأساسية نحو إيجاد النظريات في قبول المسلمة القائلة إن الدول تعد فاعلين ذوي خصائص وصفات متشابهة لخصائص البشر وصفاتهم إلى حد ما، بحيث تشتمل هذه الخصائص والصفات على القصدية والعقلانية، والمصالح...الخ.[iv]

يشير بول فيوتي ومارك كوبي (Paul R. viotti & Mark V. Kauppi) إلى أن هناك أربعة افتراضات تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية:[v]

1. تتخذ البنائية موقفاً مغايراً لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل (المصلحة الوطنية، والهوية، والأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة. كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة. فضلاً عن ذلك يركز اتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية والتي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في العلاقات الدولية.
2. يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، وهذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.
3. البنائية كما يستدل من اسمها، تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين ولبناء نفسه. فبالنسبة إلى البنائيين العالم دوماً هو قضية متجددة ليس شيئاً تم وانتهى وعلينا قبوله كما هو، وهذا –بالطبع– موقف مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين في نظرتهم إلى البناء.
4. قدم اتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل الابستمولوجي (المعرفي) والانطولوجي (الوجودي) في العلاقات الدولية. إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الإجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه؛ كما ترفض البنائية افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية، أي فصل الذات عن الموضوع.

إضافة إلى هذه الافتراضات يشير الكسندر وندت إلى افتراضين آخرين وهما:[vi]

أ. التاكيد على أن هويات الدولة ومصالحها يتم تشكيلها عن طريق النسق الدولي بشكل أكبر مما يقوم به المدخل الإقتصادي لمفهوم البنية.

ب. أن الفوضى ليس لها منطق مستقل عن عملية التفاعل، وإن التفاعل ذاته "مشكل"، ليس على المستوى الكلي، وإنما على المستوى الجزئي.

يرى وندت إنّنا نبالغ في الافتراض إذا كنا نفكّر بأنّ الدول لديها هويات ومصالح قائمة قبل التفاعل، فلا يوجد ما يسمى بمعضلة أمنية تلقائية للدول؛ إن مثل هذا الإدعاء يفترض مسبقاً أن الدول قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عمليات تفاعلها، وبدلاً من ذلك فإنّ المساعدة الذاتية لا تظهر إلا من جرّاء التفاعل بين الدول. إذا وجدت الدول نفسها في وضع مساعدة ذاتية فلأن ممارستها جعلتها في هذا الوضع، فإذا تغيّرت الممارسات فكذلك تتغير المعرفة الذاتية بين الأطراف التي تشكل النظام. لأنها عندما تتشكل تصبح حقيقة اجتماعية تعزز أشكالاً معينة من السلوك وتعاقب أشكالاً أخرى، وتصبح جزءا من الهوية الذاتية للفاعلين. لذلك فإنّ التفاهمات الذاتية بين الأطراف قد تديم نفسها.[vii]

الجدول رقم (1) ملخص لبعض المفاهيم في العلاقات الدولية وفقاً للنظرية البنائية

المفهوم	رؤية النظرية البنائية
الفرد	فاعل أساسي بحسب موقعه بالمجتمع أو النخب
الدولة	بناء اجتماعي وفاعل أساسي
النظام الدولي	يتكون من بناء مادي وبناء اجتماعي وهو الأهم
المصلحة الوطنية	تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء (الدولة وبنية النظام الدولي)
الأمن القومي	أيضاً يتحدد ويبنى من خلال عمليات التفاعل المستمرة بين الفاعل والبناء
الهوية	من أهم المفاهيم بالنسبة للبنائية وتتحدد من التفاعل بين الفاعل والبناء وتسهم في تحديد سلوك الفاعل

المصدر: Karen Mingst, Essentials of International Relations, London, Norton, 2011, p. 46.

يقول وندت في كتابه "أطمح هنا –كما كان يطمح والتز تماماً– إلى تطوير نظرية منظومية للسياسة الدولية تكون مخالفة في طروحاتها عما تقدمه النظريات الإختزالية. وحتى مع القول إن نظريتي منظومية، فإنني أيضاً أرفض إقصاء والتز للعوامل الداخلة (مستوى التحليل الثاني) من نظريته النسقية، ذلك الإقصاء الذي يمكن إرجاعه إلى سوء فهم والتز عندما يفصل بين نظرية الأنساق والنظرية الإختزالية. أحاول أن أبرهن على أنه من المستحيل أن يكون لبنية النسق الدولية أي تأثير مستقل على السياسة الدولية دون معرفة خصائص الوحدات (الوكلاء) وصفاتها وتفاعلاتها التي تشكلها (أي الدول)".[viii]

يركز البنائيون أكثر على المعايير وطرائق الفهم المشتركة للسلوك المشروع، على الرغم من أن العوامل المادية لها دور أيضاً. ومن وجهة نظرهم فإن الهيكل لا يقوم بالتقييد فحسب، وإنما يقوم أيضاً بتشكيل هوية الجهات الفاعلة.[ix]

ينتقد ألكسندر وندت الواقعيين الجدد الذين ينظرون إلى بنية المنظومة الدولية على أنها تتحدد بتوزيع القوة المادية، والليبراليين الجدد الذين يضيفيون المؤسسات الدولية إلى تلك القاعدة المادية. ويجادل بدلاً من ذلك بأن الأفكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية، وبرجوعه إلى كينيث والتز يقول وندت بأن نظرية والتز المادية للبنية تعتمد على مسلمات ضمنية عن توزيع المصالح، والتي بدورها يتم تشكيلها بواسطة الأفكار. لذلك يجادل بأنه من الأجدى أن نبدأ تنظيرنا عن السياسة الدولية انطلاقاً من توزيع الأفكار في المنظومة، وبعدها نتحدث عن العوامل المادية، وليس العكس. ومع ذلك يرفض وندت بأن تكون الأفكار هي كل شيء في الحياة الإجتماعية، ولذلك يدافع عما يسميه "قاعدة مادية" مجادلاً بأن القوى المادية الصرفة تمارس شيئاً من التأثير في تشكيل القوة والمصلحة، ويؤكد بأن الأفكار تؤثر في تشكيل هويات ومصالح الفاعلين، وليس فقط في سلوكهم. وبشكل أساسي يقدم وندت أساساً فلسفياً للدراسة العلمية للأفكار، مؤكداً على أن ذلك لا يعني بالضرورة الالتزام بمنهج ما بعد الوضعية في دراسة دور الأفكار والثقافة في السياسة الدولية.[x]

نتوصل من تعريف النظرية البنائية إلى إستنتاج أنه رغم الاختلاف بين رواد هذه النظرية حول هل أن البنائية نظرية أم منهج تفسيري أو تركيبي أو غيرها، إلا أننا ومن خلال دراستنا لكتاب الكسندر وندت وغيرها من الكتابات نتوصل إلى أن البنائية هي نظرية ملائمة –جنباً إلى جنب النظرية الواقعية– لتفسير الصراعات في الشرق الأوسط بإعتمادها على المفاهيم والقيم والأفكار والهويات الاجتماعية غير المادية المؤدية إلى سلوك الدول وغيرها من الفاعلين من غير الدول في هذه المنطقة، وهي محاولة للوصول إلى حل وسط بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية.

المطلب الثاني

التفاعلات والقضايا في النظرية البنائية

تهتم النظرية البنائية الاجتماعية بالتفاعل أو العملية التفاعلية التي تجري بين الوكلاء أو الدول وتأثير ثقافاتهم على مجرى التفاعل ومن ثم تأثير التفاعل على الفوضى. وعلى هذا فإن الفوضى ليس لها منطق مستقل عن العمليات التي تتم داخل النظام. ولذلك يمكن أن تولد الفوضى مخرجات مختلفة استناداً إلى نوع الثقافات والأدوار التي تسيطر على النظام. ويضيف الكسندر وندت هنا نقطة مهمة أخرى وهي تأثير الأفكار السياسية في تحديد نظريات العلاقات الدولية وفهم واقع السياسة الدولية.[xi]

بمعنى إن دعوى وندت المركزية هي أن الفوضى الدولية ليست ثابتة، ولا تتضمّن تلقائياً سلوك الدولة الذي يهدف إلى خدمة المصلحة الذاتية التي يرى العقلانيون أنها متأصلة في النظام. وبدلاً من ذلك فهو يعتقد أنه يمكن للفوضى أنّ تتخذ أشكالاً عدة مختلفة؛ لأنّ الهويات والمصالح الأنانية التي يتخذها العقلانيون هي في الواقع نتاج التفاعل وليست سابقة له.[xii] فالمفاهيم التي تبدو منحدرة من الفوضى الدولية مثل (المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة) هي في واقع الأمر مؤسسات تكونت اجتماعياً وليست سمات أساسية للفوضوية. فالفوضوية وفقاً لـ"وندت" هي (ما تصنعه الدول منها أو بها Anarchy is what states make of it).[xiii]

وانطلاقاً من هذا الفهم للفوضوية على أنها تحتوي على جانب ثقافي واجتماعي، نجد أن البنائيين يعملون استناداً إلى مُسلّمة أن البنية الدولية المعاصرة عبارة عن "ثقافة متوسطة"، أو "مجتمع" يتشكل حول مجموعة من القواعد والمعايير بغض النظر عن المنافسة السائدة بين أعضائها. ولهذا تؤكد البنائية أن وضع الفوضوية لا يُعدُّ عائقاً في طريق تطور وظهور سلوك تعاوني بشكل كبير. باختصار، إن تنوع الثقافة الفوضوية، وتعدد الهويات والمصالح في المنظومة الدولية سيعني تنوعاً أكثر في السلوك الدولي، على العكس من توازن القوى والمعضلة الأمنية وسلوك مساعدة الذات الذي تقول به الواقعية الجديدة.[xiv]

أما في الطرف الآخر من النظام الأمني، فقد قدمت البنائية نفسها على أنها نظام للأمن (التعاوني) حيث تقوم الدول بالتعريف الإيجابي على الآخرين، إذ يعتبر تحقيق الأمن مسؤولية الجميع. وهذا لا يعد اعتماداً على الذات الذي تقول به النظرية الواقعية، وذلك لأن الذات هنا، التي تبنى عليها المصالح، هي المجموعة أو الجماعة، وبالتالي، فإن مدى التعريف الإيجابي يختلف داخل المجموعة من الشكل المحدود (التنسيق الأمني) إلى الشكل الواسع (الأمن الجماعي)، ويعتمد شكل النظام الأمني على نمو وتطور الذات الجماعية.[xv]

إذاً تأسست المقاربة البنائية للدراسات الأمنية على أساس تفكيك مزدوج لـ:[xvi]

1. علاقة الهوية بالمصلحة وكيف يدفع ذلك إلى تشكيل السلوكيات الأمنية للفواعل، وليست الفوضى كما تقر به الواقعية البنيوية عند طرحها للمعضلة الأمنية.

2. الفوضى هي ما تصنعه الدول كما قال ألكسندر وندت، وهي ليست وضعاً مسلماً به لأنها نتيجة وليست سبباً.

من وجهة نظر وندت هناك نوعان من القواعد التي تحكم السياسة الدولية: النوع الأول يسمّيه بـ" القواعد المؤسِسة Organizational Rules"، وهي القواعد المهتمة بتفسير جذور وأصل الأشياء (الدول، النظم، والمؤسسات). والنوع الثاني من القواعد هو ما يسميه بـ" القواعد المُنظّمة Regulation Rules"، وتعني مجموعة القواعد المهتمة بتوضيح العلاقات بين هذه الأشياء. فعالم السياسة الدولية وفقاً للمدرسة الواقعية مكوّن من فاعلين موجودين أصلاً (كحقيقة مسلّم بها)، وكذلك طبيعة ونمط سلوكهم. لذا، فهم لا يتعرّضون بالشرح أو التفسير لأصل وجود مكوّنات السياسة الدولية، فكل هذه الأشياء مفترض وجودها بصورة مسبقة، بينما النظرية البنائية معنيّة في الأساس بالنوع الأول من القواعد (المؤسّسة)، إذ يحاول أتباع هذه النظرية تقديم أجوبة عن أسئلة جذرية ومركزية في حقل السياسة الدولية والعلاقات الدولية عموماً.[xvii]

من هذا المنطلق سوف نركز على أهم القضايا الرئيسة في النظرية البنائية بالشكل التالي:

الفرع الأول: قضية الهوية:

يعد مفهوم الهوية (Identity) من المفاهيم الهامة لأتباع النظرية البنائية ليس لأنها تساعد في تحديد المصلحة للفاعل فقط، لكنها مهمة أيضاً لصناعة السياسة العالمية للدولة. إذ يفترض البنائيون أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية؛ وبذلك سيتصرف الفاعل دائماً بما يراه ملائماً لهذا الدور.[xviii]

يقول الكسندر وندت "بأن الدول هي تلك الأنواع من الكيانات التي نستطيع أن نعزو لها هويات، تجعل الهوية بالمعنى الفلسفي من أي شيء ما هو عليه. إن هذا القول على قدر كبير من السعة والتعميم اللذين يمنعان من استخدامه بهذه الطريقة، ولذلك سوف التعامل مع مفهوم الهوية على أنه خاصية للفاعلين القصديين تنتج ميولاً سلوكية ودوافعية معينة. هذا يعني أن الهوية متأصلة في الذات، أو على مستوى الوحدة، متجذرة في فهم الفاعل لذاته. وعلاوة على ذلك، فإن معنى هذا الفهم الذاتي أو دلالته سوف يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته. وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية ومرتبطة أيضاً بفهم الآخرين الذاتي للفاعل".[xix]

والسؤال المطروح هنا هو: من أين تأتي الأفكار والتوقعات التي تشكل المصلحة الذاتية للدول؟ طبقاً لوندت، تأتي الأفكار من هوية الفاعل، إذ يضعها بالشكل المنسق التالي: أنت لا تعلم ماذا يجب أن تفعل (سلوك)، وحتى تعلم ماذا تريد (المصلحة)، ولا تعلم ماذا تريد حتى تعلم من أنت (هوية)؛ لذلك يرى البنائيون بعكس الواقعيين أهمية إدخال الهوية في أي إطار تحليلي اجتماعي. [xx] وفقاً لهذه الفكرة فإن العلاقات الدولية

تتميز بطبيعتها الاجتماعية فهي في نهاية المطاف ليست سوى بنى اجتماعية تحددها الأفكار المشتركة وليست القوة العارية المادية. ويتبع ذلك الافتراض أن الهويات والمصالح تنتج عن الأفكار التي من شأن تبدلاتها وتحولاتها المتواصلة التأثير في العلاقات الدولية إذ الدولة كفاعل لا تمثل معطى مسبقاً لا يهمها سوى بقائها، بل إن تفاعل المصلحة والهوية المتواصل هو الذي يعرف الدولة ويحدد موقعها كفاعل مؤثر في السياسة العالمية.[xxi]

لذلك تعد الهوية من أهم المفاهيم الرئيسة في النظرية البنائية كون الفاعلين يتصرفون وفق ما يحملون من الهوية الخاصة بهم، وبدون الهوية لا يمكن تخيل كيف يتصرف الفاعلون من الدول وغيرها، ومن أجل فهم أي فاعل دولي علينا أن نفهم هوياتهم أولاً وقبل كل شيء.

الفرع الثاني: قضية المصالح:

هذا الفهم لتشكيل الهوية وأهميتها وتغيرها له علاقة مهمة بموضوع المصالح في السياسة الدولية. وتتفق البنائية مع الواقعية الجديدة في أن المصالح تتضمن الخيارات، ولكن الواقعية الجديدة تضيف إلى ذلك التسليم بأن جميع الدول لها نفس هذه المصالح المعطاة مسبقاً (المحافظة على الذات)، ويتمثل رد النظرية البنائية في القول بأن هذا التجانس في المصالح –والذي تقول به الواقعية الجديدة– سيكون ممكناً ومعقولاً فقط إذا ما سيطر على المنظومة الدولية فهم واحد للفوضوية، وإذا ما تجاهلنا أن المصالح هي من إنتاج الممارسات الاجتماعية اليومية، والتي تشكل الفاعلين والأبنية على حد سواء وبطريقة تبادلية.[xxii]

تميز أدبيات النظرية الاجتماعية بين نوعين من المصالح: مصالح موضوعية، ومصالح ذاتية. المصالح الموضوعية هي حاجات أو أساسيات (ضرورات) وظيفية يجب تحقيقها من أجل إعادة إنتاج الهوية. ويحيل مفهوم المصالح الذاتية إلى قناعات الفاعلين حول كيفية تلبية حاجات هويتهم أو ضروراتها، وهي تلك القناعات التي تعتبر الدافع القريب والمباشر للسلوك.[xxiii]

المصلحة عند البنائيين شيء غير محدد بشكل موضوعي، بل هي مشروع دائم التكوين ويختلف مع اختلاف الزمن والعلاقات الاجتماعية للفاعل. وهم مهتمون اهتماماً كبيراً بعلاقة المصلحة والهوية وكيف تحدد الأفكار المصلحة، أو بالعكس، وبشكل مبسط يعتقدون أن الهوية والأفكار والمصلحة مفاهيم لا يمكن الحديث عن احداها دون الأخرى.[xxiv] إن الهويات سابقة للمصالح وذلك لأن الفاعل لا يمكن أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو أولاً. غير أن الهويات لوحدها لا تفسر الأفعال . وهذا يعني أن الهويات من دون المصالح تفتقد إلى الرغبة الدافعة، كما أن المصالح من دون هويات تفتقد إلى الوجهة والطريق.[xxv]

وبتركيزها على المصالح بوصفها متغيراً رئيساً فإن البنائية لا تشرح كيف توجد مصالح معينة فحسب، وإنما تشرح أيضاً لماذا لا توجد مصالح أخرى. والتفسير الشائع في الواقعية الجديدة هو أن المصالح لن توجد إذا لم يتوافر سبب ذاتي يبرر وجودها، أي عندما تكون المكاسب المرجوة منها ضعيفة. وفي مقابل ذلك تُنظر البنائية لمعنى المصالح الغائبة أو الموجودة. فتماماً مثلما أن الهويات والمصالح الحاضرة هي من إنتاج الممارسات الاجتماعية، فإن المصالح الغائبة هي أيضاً من إنتاج البنية والممارسات الاجتماعية، فالممارسات الاجتماعية التي تشكل هوية معينة لا يمكنها أن تنتج أو تتضمن مصالح لا تتفق مع البنية والممارسات التي تشكل هذه الهوية.[xxvi]

وفي خضم كتابته عن المصلحة الوطنية أشار وندت إلى تعريف كل من كوهين وجورج (Keohane & George) حول ثلاث مصالح وطنية وهي: (البقاء الجسدي، والاستقلال، والانتعاش الاقتصادي) والتي يصنفانها بأنها "الحياة، والحرية، والملكية". واضاف وندت إلى تلك المصالح مصلحة رابعة هي "احترام الذات الجماعي". الأشكال أو الصيغ التي تتخذها هذه المصلحة سوف تتنوع بحسب الهويات الأخرى للدول، ولكن الحاجات التي تؤسس لها جميعها تعتبر مشتركة بين جميع الدول، ويجب تحقيقها إذا كان للدول أن تعيد إنتاج أنفسها. ويقصد بمفهوم مصلحة احترام الذات الجماعي حاجة جماعة معينة لأن تشعر بالرضا عن ذاتها، من أجل الاحترام أو الشعور بالقيمة.[xxvii]

تمثل هذه المصالح الأربعة حاجات يجب تحقيقها من أجل تأمين مركبات الدولة – المجتمع واستمرارها، وبهذا الشكل فإنها تضع قيوداً على ما تستطيع الدول فعله في سياستها الخارجية. وقد تكون لتلك المصالح أحياناً تطبيقات ومتطلبات تستلزم وضعها في شكل أولويات، ولكن على المدى الطويل كل تلك التطبيقات والمتطلبات يجب تحقيقها. فالدول التي لا تفعل ذلك سوف تنتهي.[xxviii]

إن أنصار البنائية الاجتماعية لايجادلون بأن تحقيق المصلحة هو الهدف الرئيس لسلوك الدول في المجال الخارجي، ولكن المصلحة تتحدد وفقاً لهوية الأمة والدولة.[xxix] يعرّف وندت الهويات بأنها أساس المصالح، وما يعني أن الجهات الفاعلة "تُعرّف مصالحها في عملية تعريف المواقف". والمؤسسات هي مجموعات أو "هياكل" ساكنة نسبياً من الهويات والمصالح، والتي عادة ما تُشَرَّع على شكل قواعد أو معايير، ولكن ليس لها إلا قوة تحفيزية بمقتضى تفاعل الجهة الفاعلة اجتماعياً مع المعرفة الجماعية ومشاركتها فيها.

وتعدّ "المساعدة الذاتية" في حد ذاتها مؤسسة ضمن الفوضى لكنها ليست المؤسسة الوحيدة الممكنة، إذ إنه يمكننا الإشارة إلى أمثلة من الأنظمة الأمنية الأكثر تعاونية.[xxx] بهذا المعنى فإن المصلحة تعتمد في حركتها على هوية الفاعل، وأن الهوية والمصلحة لايمكن فصل أحداهما عن الأخرى.

المطلب الثالث

تفسير البنائية للتفاعلات والقضايا بين الهويات المذهبية في الشرق الأوسط

إحدى أهم القضايا في الشرق الأوسط ناتج عن التفاعلات بين الهوية الدينية – المذهبية، ولا يمكن الحديث عن الشرق الأوسط دون الوقوف أمام الصراع بين مذهبي الشيعة والسنة، بما تمثلهما من الدول الفاعلة الكبيرة في المنطقة مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشيعية والمملكة العربية السعودية السنية والفاعلون من غير الدول مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن والحشد الشعبي في العراق بهوية شيعية وفي المقابل فواعل مثل حماس والقاعدة وداعش وغيرهما بالهوية السنية. ومن هنا سوف نتطرق إلى التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط من منظور الصراع بين الهويتين الشيعية–السنية بالشكل الآتي:

الفرع الأول: صراع الهويتين الإيرانية الشيعية–السعودية السنية:

إن الدولتين الإيرانية والسعودية لهما قيمهما السياسية والمؤسساتية ومعطياتهما الداخلية وإمتداداتهما التاريخية وعمقهما الإستراتيجي ونخبهما الحاكمة ومصالحهما السياسية التي تحكم مجمل تفاعلاتهما وسلوكهما السياسي، وتكشف عن مدى تطلعاتهما وتوجهاتهما السياسية على المستوى الدولي[xxxi]، الهوية المذهبية في العلاقات ما بين الدولتين كمتغير أكثر أهمية من غيرها في تمثيل هوية الدولتين وأثرت بشكل كبير في كيفية التفاعل بين الدولتين وتحديد القضايا ذات الأهمية لكليهما، وهذا يتلائم مع ما أشار إليه الكسندر ويندت حول تأثير هوية الفاعل في تحركاته وعلاقة الهوية بالمصلحة وكيف يدفع ذلك إلى تشكيل السلوكيات الأمنية للفواعل (إيران والسعودية).[xxxii] وهذه الحالة بين الدولتين أيضاً انتجت طائفية اقليمية التي افضت إلى الفوضى الإقليمية في الشرق الأوسط وفق النظرية البنائية.

تميل تحليلات الخبراء التي تسعى لتفسير الانقسام الشيعي– السني المعاصر على المستوى الإقليمي، في جزء منها إلى تفسيرات النظرية البنائية بحيث تفهم هذه النظرية أن العلاقات بين الدول تتوقف على الطريقة التي يتم اعتمادها لبناء الهوية، الهويات فوق القومية والعابرة للدولة، مثل الهوية الشيعية والهوية السنية، التي تتنافس وتتصارع مع هوية الدولة في الشرق الأوسط وتحد من سلوكها المرتكز على مؤسسات الدولة. لذلك، يؤكد خط التفسير البنائي على منطق من الأسفل إلى الأعلى.[xxxiii]

أن سلوك البلدين ينطلق من الصراع التاريخي بين المذهبين السني والشيعي وأثره في تحديد سلوكهما تجاه بعضهما البعض، لأن إيران وجدت في التشيع عقيدة تحمي هويتها القومية والثقافية، بل وتستخدم إيران التشيع كمحدد توجه به سياساتها الخارجية خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط والسعودية. وأن ما يحدث في

العراق، ولبنان، والبحرين، وسوريا، واليمن اليوم يستدعي أهمية هذا المتغير في توجهات إيران تجاه المنطقة.[xxxiv] وفي المقابل سياسات السعودية بهويتها السنية أرادت وتريد أن تكون سداً في مواجهة السياسات الإيرانية ومنعاً لإنتشار نفوذها وسيطرة هويتها على الهوية السنية. وتسعى كلا الدولتين من خلال سياساتهما في الشرق الأوسط إلى امتلاك دور قيادي، إذ تتركز جهودهما على إعادة صياغة هذا النظام الإقليمي حسب هويتهما ومعتقداتها الخارجية، من أجل جعله أكثر انسجاماً مع مصالحهما.[xxxv]

يعد الصراع السعودي–الإيراني من أهم المتغيرات المسببة للفوضى السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إنطلاقاً من هويتهما المذهبية وما نتجت عنهما من مصالح متعارضة وسلوكيات متناقضة وهذا فضلاً عن دور القوى الكبرى المؤثرة وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة في تعميق الصراع بين الدولتين. إذ تسعى إيران من خلال استراتيجية واضحة تتمثل في بسط النفوذ في العراق ولبنان واليمن ودول الخليج بشكل عام لتثبيت ركائز مشروعها في المنطقة والمعروف بالهلال الشيعي الذي يمتد من إيران عبر العراق مروراً بسوريا وانتهاء بلبنان إضافةً إلى اليمن ودول الخليج. وهذه الإستراتيجية الإيرانية واضحة المعالم نجحت بشكل كبير، مقابل عدم وجود لاستراتيجية سعودية واضحة.

رغم كل ذلك فإن صراع الهوية المذهبية بين البلدين من منظور النظرية البنائية يفسر حالة الفوضى الدائمة في الشرق الأوسط بحيث أن وجود الهويتين المتناقضتين لكلا الدولتين، أنتجت مصالح متناقضة دفع الاثنان للانخراط في تحالفات متضادة، ونظرتهما لقضايا الشرق الأوسط مختلفة، ومن هنا فأي سلوك من طرف يفهمه الطرف الآخر بأنها معادية له، وتنتج حالة من الفوضى الإقليمية.

الفرع الثاني: صراع الهويتين الشيعية– السنية في العراق:

الفجوة بين السنة والشيعة في العراق المعاصر برزت في الأصل نتيجة تحولات جيوسياسية واجتماعية وثقافية متعددة. فقد أنتج نجاح الثورة الإيرانية في (1979) نظاماً جديداً للحكم على الأساس المذهبي الشيعي، وغير ميزان القوى في المنطقة وخلق مظلة إيديولوجية للجماعات الشيعية. وساعد في تقوية الجماعات الشيعية في العراق وشعرها بأنها تمتلك هوية مميزة. وأصبحت التنظيمات الإسلامية الشيعية، من بين جماعات المعارضة العراقية، من أقوى التنظيمات إعداداً فكرياً لتعبئة القطاعات الاجتماعية. كما أن الديناميكيات السياسية والاجتماعية التي خضع إليها العراق في العقود الأربعة الماضية أدت إلى إضعاف الأحزاب العلمانية والليبرالية.[xxxvi]

ومن أجل فهم العلاقات الطائفية يجب أن ندرك أولاً الطبيعة المتغيرة باستمرار للهوية الطائفية، فمعنى أن يكون الشخص عراقياً سنياً أو شيعياً اليوم يختلف عما كان عليه قبل عام (2003) ناهيك عن

زمن تأسيس الدولة العراقية. وثانياً، يجب أن ندرك أن العلاقات الطائفية لا يمكن فصلها عن علاقات السلطة والنفوذ. ويملي التمكين النسبي أو الهيمنة الكيفية لتجربة العلاقات الطائفية على المستوى المجتمعي، وتؤثر على مفاهيم الذات والغير، وهي ديناميكية ملحوظة في سائر الانقسامات المجتمعية مثل العرق أو الجنس، ولاسيما في سياق العراق، يجب أن ندرك أن الهوية الطائفية لا يمكن فصلها عن الهوية الوطنية[xxxvii].

ولد الاحتلال الأمريكي للعراق الصراعات الطائفية، فقد أصبحت سياسات الهوية هي الركن الأهم في العملية السياسية، كما أن الانقسام على أساس الطائفية بين السنة والشيعة يتحكم في مسارات الدولة، وبما أن جوهر الهوية العراقية غير محدد ومعقد بشكل كبير، فإن الهويات الشيعية والسنية المحلية أصبحت أكثر تشتتاً واختلاطاً مع الهويات القبلية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الصراع الطائفي في العراق صراع على السلطة[xxxviii]. ومن جهة ثالثة أن الهوية الشيعية كما هي السنية مجزأة ومبنية على ولاءات لا يمكن التنبؤ بها.

وبما أن النظرية البنائية تفترض بأن الهويات تشكل المصالح والأفعال، فالفواعل لا تملك مصالح مستقلة ومنفصلة عن السياق الاجتماعي، ولكنها تعرّف مصالحها في عملية التفاعلات والممارسات الاجتماعية. الهويات كما يقول وندت "هي قاعدة المصالح"[xxxix]، فإن الهويات الطائفية بين الشيعة والسنة تنتج مصالح متناقضة، وأن التناقض في المصالح يؤدي إلى التفاعلات والتصادم في سلوك الهويات المذهبية. ومن هنا يترك الهيكل الاجتماعي مجالاً أكبر لـ "الفوضى المجتمعية"، أي أنه يؤثر على القوى الاجتماعية في بيئتها، إضافة إلى تأثرها بها. وقد أشار (وندت) إلى هذه الفكرة عندما قال "الفوضى هي ما تصنعه الدول". ولكن عند تطبيق هذه الفكرة على العراق يمكننا القول أن الفوضى هي ما تصنعه الهوية الطائفية في العراق.

وبالنتيجة فإن صراع الهوية الشيعية السنية في العراق وصل إلى مرحلة إنتاج الحركات الإسلامية المتشددة مثل القاعدة وداعش من أجل الحفاظ على الهوية المذهبية للطائفة السنية في العراق، وفي المقابل وكرد الفعل الهوياتي وضعف الهوية الوطنية العراقية، ظهر الفاعلون بالهوية الشيعية مثل فصائل عديدة من أجل الحفاظ على المصالح الطائفة التي يمثلونها.

الفرع الثالث: صراع الهويتين الشيعية– السنية في اليمن:

إن المشهد الحالي المتعدد الأقطاب في اليمن سمة من سمات المجتمع التقليدي، فلم يجتمع السكان تحت هوية وطنية واحدة منذ توحيد اليمن عام (1990) وما قبلها. الصراع في اليمن متخم بجماعات ومصالح متعارضة، وقد تجذر العِداء ونزعة الطائفية بين الزيدية الشيعية في الشمال والشافعية السنية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من اليمن. وتُعد جماعة الحوثي امتداداً للإحيائية الزيدية. ومع اندلاع الجولة

الأخيرة من الصراع، في أعقاب مايسمى بـ"الربيع العربي" في العام 2011، ازدادت حدّة الخطاب الطائفي، وأُعيد تنظيم المجتمع اليمني وفق خطوطٍ طائفية، كما أعيد ترتيب العلاقات بين الناس وفق أسسٍ غير وطنية.

يمكن القول أن الصراع الطائفي في اليمن مرتبط بشكل رئيسي بالصراع الإيراني الشيعي والسعودي السني، في الوقت الذي سيطرت المملكة العربية السعودية على المشهد السياسي اليمني لعقود من الزمن عبر دعمها المالي لشبكة من القيادات القبلية والدينية والسياسية، وبدأ نفوذها يتضاءل في العام (2011) بعد أن تحول بعض من حلفائها إلى قطر وإيران عقب ما يسمى بـ"الربيع العربي". كما يمثل صعود الحوثيين كجماعة سياسية مستقوية بالسلاح مظهراً رئيسياً لتلك التحولات، ونظراً لعلاقتهم الودية مع إيران، فإن مصالح الحوثيين المتصاعدة تزيد من حضور الجمهورية الإسلامية وخلق مناطق نفوذ لها في اليمن، مما دفع بعض المحللين لوصف الصراع في اليمن بأنه حرب بالوكالة بين إيران والسعودية.[xl]

ومن خلال ما أشرنا إليه سابقاً حول تفسير النظرية البنائية لكيفية تشكيل الهوية والأفعال والمصالح ضمن السياق الاجتماعي وما ترتب عن ذلك من التفاعلات فإن الهوية الزيدية للحوثيين والإيرانين تقرر السلوك أو الفعل الاجتماعي وتوجيههما، انطلاقاً من تقريرهما ماهية مصالحهما التي تعكس هويتهما، وتصبح فكرة تشكيل للمصالح المشتركة بين الحوثيين والإيرانيين، كما يراها البنائيون، متغيراً سببياً رئيسياً لتفسير التحالفات والتحالفات المضادة في اليمن. ونفس الحالة بالنسبة للمملكة العربية السعودية مع الفاعلين في اليمن ضمن التفاعلات الصراعية فيها.

فقد أحدث هذا الصراع شروخاً اجتماعية في أرجاء اليمن وتركت اليمن تنقسم على أسس طائفية، فقد أدت أقلمة الصراع بدورها إلى تغذية النزعة الطائفية المتصاعدة في اليمن والتي تجعل الحوثيين واليمنيين المؤيدين لهم كأدوات صفوية وابتداعية لقوى أجنبية في نظر خصومهم، مقابل اعتبار الحوثيين لخصومهم تكفيريين ودواعش، وبنبرة طائفية حادة، وبالرغم من تفاقم هذه القضايا، إلا أن استمرار الصراع بدوره يؤدي إلى تعميق التدخلات الإقليمية ويبقى الملف اليمني مفتوحاً لأطراف جديدة.

المطلب الرابع

تفسير البنائية للتفاعلات والقضايا بين الهويات القومية في الشرق الأوسط

أن منطقة الشرق الأوسط، حالة صالحة للدراسة وفقاً للنظرية البنائية ومحاولة تفسير صراعات الهوية القومية فيها، وإذا كانت الدلالة السياسية للقومية كما جاء في موسوعة السياسة مرتبطة بمفهوم الأمة، والأمة هي شعب ذو هوية سياسية خاصة تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر، مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة ...وغيرها.[xli] فالقومية أساساً مبدأ سياسي، يقوم على ترابط الوحدتين السياسية والقومية. القومية كعاطفة، أو كحركة، يمكن أن تعرف بأحسن الأحوال في سياق هذا المبدأ، أو شعور بالقناعة يثار من خلال تحقيقه. الحركة القومية تصبح واقعية من خلال عاطفة من هذا النوع.[xlii]

نركز في هذا المطلب على صراع الهوية القومية الكردية مع الهويات القومية الأخرى وهي الهوية القومية التركية، والهوية القومية العربية والهوية القومية الفارسية، لأن القومية الكوردية تم تجزئتها وإلصاقها بدول القوميات المذكورة من قبل القوى استعمارية كبرى وخاصة البريطانية والفرنسية، ونبحث عن تفسير النظرية البنائية لتفاعلات الهويات القومية في الشرق الأوسط، بالشكل الآتي:

الفرع الأول: صراع هوية القوميتين التركية– الكوردية:

إن لصراع هوية القومية التركية – الكوردية تاريخ طويل ومرتبط بتشكيل دولة تركيا الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وصراع القوميات من أجل نيل استقلالها وتكوين دولة لها. وتم إحباط الطموحات القومية الأرمنية والكوردية، ولم يكن من المتوقع لهاتين المجموعتين العرقيتين أن يرضيا بالهوية التركية أو أن يكونا عضوين متحمسين في الدولة التركية.[xliii] وطبقاً لنظرة أتاتورك والساسة الأتراك بشكل عام فإن غير الأتراك الذين تحت سلطة وهيمنة الدولة التركية، ليس أمامهم سوى طريق من طريقين:

1. إما الاندماج والتتريك وإلغاء أي انتماء آخر أياً كان هذا الانتماء، بل وإلغاء الذاكرة القومية، والفصل التام عن التاريخ، لأن لا تاريخ إلا لتركيا فقط. أو أن يتركوا تركيا لأن تركيا مقصورة على الأتراك وحدهم.[xliv]
2. أو النضال من أجل نيل حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية.

إن التصدي لإنكار الهوية الكوردية في تركيا ومقاومة الهويات "القومية" المفروضة، يبقيان السبب للثورات الكوردية. ويحدد دياليكتيك الإنكار والمقاومة الشكل السياسي للقومية الكوردية وطابعها. النزعة القومية كوردية هي سياسة توكيد الهوية القومية الكوردية.[xlv]

من هنا ظهرت الحركة القومية الكوردية منذ نهايات القرن التاسع العشر وبدايات القرن العشرين، أي مع انهيار الامبراطورية العثمانية، قيام الدولة التركية على أسس شوفينية الذي لا تعترف بالقوميات الأخرى في الدولة. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد صراع الهوية القومية التركية الكوردية حبيس الدولة التركية بل امتدت إلى صراع مع الحركات النضالية في الدول الآخرى في العراق أو سوريا أو إيران.

من هذا المنطلق يمكننا الاستنتاج بأن الصراع التركي الكوردي هو الصراع بين هويتين متناقضتين، وله أبعاد اجتماعية كما يتركز عليها النظرية البنائية، لذا فإن الحركة القومية الكوردية إبتداءً بإنتفاضة الشيخ سعيد بيران عام (1925) وانتفاضة أرارات (1927–1931). وتأسيس حزب العمال الكردستاني (PKK) بقيادة عبدالله اوجلان في (1987) في الجزء الشمالي من كوردستان لا يختلف في نظر الدولة التركية عن قيام أي تحرك للكورد في أي من الأجزاء الأخرى من الكوردستان حتى ولو خارج سيادة الدولة التركية وهذا ما شهدناه ونشهده في سلوك السياسة الخارجية التركية حيال وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية في الجزء الغربي من كوردستان والتعامل معهم وفق منظور التعامل مع الإرهاب.

وإذا كان السؤال هو أن تركيا لم تتعامل مع إقليم كوردستان العراق من منظور الصراع القومي بين الأتراك والكورد منذ 1991؟ فيمكن الجواب أنه يرجع إلى الإختلاف الزماني والمكاني بالنسبة لهذه القضية بحيث أن جوهر الصراع لم يختلف ولكن قدرة المواجهة التركية تغير بمرور الزمن، بدليل أن الكثير من الخطابات من القيادة التركية وخصوصاً رجب طيب أردوغان تؤكد على عدم قبول قيام أي كيان آخر مثل ما حدث في شمال العراق حسب قولهم. ويعد تهديداً على الأمن القومي التركي. خصوصاً بعد استفتاء الاستقلال في اقليم كوردستان العراق في (25 ايلول 2017).

الفرع الثاني: صراع هوية القوميتين العربية – الكوردية:

لم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة لصراع الهوية القومية العربية الكوردية عن سابقتها (أي الصراع الهوية القومية التركية الكوردية) في الجزء الجنوبي والغربي من كوردستان المتمثل بالشكل الرئيسي داخل الدولتين العراقية والسورية.

بعد أن خاب أمل الشعب الكوردي بمعاهدة سيفر، كثف الكورد محاولاتهم لتحقيق أهدافهم القومية المشروعة لإقامة دولة كوردية. فرفض الكورد بقيادة الشيخ محمود الحفيد الحدود التي وضعتها الحكومة

البريطانية لأن الكورد كانوا يطمحون إلى انشاء دولة كوردية تحت رايتهم[xlvi]. وعندما قامت الثورة (14 تموز 1958) في العراق أصدرت الحكومة الدستور المؤقت والذي نص في المادة الثالثة منه على أن "العرب والكرد شركاء في الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[xlvii]. ونتيجة لكفاح الكورد منذ تأسيس الدولة العراقية ودفع ثمن باهظ عرضت الحكومة العراقية التي كانت ربما قد تعبت من الصراع، في شهر آذار/ مارس 1970، حكماً ذاتياً على الكورد، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات العراقية العربية–الكوردية، وجاء الاجتياح العراقي للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية في العامين (1991–1990) في ظل ظروف توالت فيها المتغيرات على الساحتين الاقليمية والدولية لتفتح الآفاق أمام اندلاع انتفاضة كوردية في كوردستان العراق وصدور قرار مجلس الأمن ذي رقم (688) في (5/نيسان/1991)، وتبلور حكم ذاتي كوردي حقيقي في المنطقة أصبح يعرف بحكومة إقليم كوردستان؛ وحصول حكومة اقليم كوردستان على قدر من التعامل الواقعي والاعتراف الدولي.

إن العلاقات الكوردية–العربية كانت على الدوام علاقات معقدة، ومن هذه الناحية يمكن القول إن علاقات الكورد بالعرب كانت مشحونة بالعواطف أكثر من علاقاتهم بالأتراك والإيرانيين.[xlviii] فبعد سقوط النظام العراقي بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في (9/نيسان/2003) استقبل حكومة اقليم كوردستان العراق سقوط النظام على أنه فرصة في تحقيق حقوق القومية، وذلك بسبب الماضي العميق من الصراع بين حركة التحرر القومية الكوردية مع الحكومة المركزية، من بعدها المطالبة بالنظام الفدرالي لنيل حقوقه القومية.

إننا نعتقد أن في ذهنية كل كوردي فكرة راسخة وهي أن لهم هوية قومية لا تنسجم مع الهوية القومية العربية وأنهم (القومية الكوردية) يبحثون عن أي فرصة لفك ارتباطهم بالعراق العربي، وهذا ما نراه في حكومة إقليم كوردستان كأمر واقع، وفي المقابل أن توجه الحكومة المركزية في العراق بمختلف الطوائف والمذاهب ينظرون إلى مطالب الكورد (سابقاً) بأنها ضد الأمن القومي للعراق، وهذا ما وجدناه في استفتاء الإستقلال عام (2017) وما نتج عنه. وهذا الصراع القومي الكوردي العربي صراع على الهوية لها جذور تاريخية وحضور آني وتبعات مستقبلية. وهذا الرأي الذي نعتقده يتوافق مع النظرية البنائية في حديثها عن الهوية وتأثيرها في جذور الصراع.

وبخصوص الحياة السياسية في المجتمع الكوردي في سوريا فبعد استقلال سوريا بصورة رسمية عام (1946) وفي الفترة التي سادت فيها الديمقراطية في الحياة السياسية لم يكن هناك تمييز قومي واسع تجاه الكورد، وقد ساهم الشعب الكوردي بشكل واسع في بناء سوريا، وفي دمشق ذاتها كان الكورد يلعبون دوراً سياسياً واجتماعياً هاماً. غير أنه مع بدء مرحلة الانقلابات ومجيء الديكتاتوريات، وتحديداً منذ الوحدة

المصرية السورية[xlix] أصبح الكورد وغيرهم يتعرضون للاضطهاد القومي بشكل واسع، واصبح هناك تمايز قومي شديد.

الفرع الثالث: صراع هوية القوميتين الفارسية – الكوردية:

مثلت مسألة تكوين هوية وطنية قوية ومتماسكة اهتماماً عميقاً عبر تاريخ إيران المعاصر لدى عموم الإيرانين ونخبهم السياسية الذين سعوا إلى خلق شعور مشترك بالهوية القومية لإيرانية. وعلى مدار القرن الماضي، واجه الإيرانيون العديد من الأحداث التي تطلب تشكيل وإعادة تشكيل هويتهم باستخدام "أدوات" متعددة من أجل بناء هوية "قومية". ودائماً ما كانت هذه العملية أسيرة الحاجة إلى ربط الهويات بين الثنائيات المتطرفة والمفارقة والمستمرة مثل: الإسلامية والقومية، وتاريخ ما قبل الإسلام وتاريخ ما بعد الإسلام، والموالات للغرب والمعادات للإمبريالية، إن هذه المكونات الثلاثة للهوية الإيرانية، القومية والإسلامية الشيعية ومعادات الإمبريالية، قد تعايشت عبر تاريخ إيران الحديث، غالباً في مزيج وفي حالة من الصراع، وباختصار تحولت القومية في إيران إلى التعصب.[l]

ويمكن القول إن نتيجة هذه الصراعات التي استمرت لقرن بين مصدري هوية إيران المتعارضين كانت قد خلقت حالة من أزمة الهوية. مع أن دائماً هوية الدولة الإيرانية تشكلها القومية الفارسية المسيطرة على السلطة. وإذا كان هذا الحال بالنسبة لهوية الدولة بشكل عام، فإن الوضع الأكثر تعقيداً بخصوص هوية القوميات الاخرى ومن بينهم هوية القومية الكوردية التي كانت تصطدم مع هوية الدولة الفارسية والإسلامية الشيعية من أجل تحقيق مطالبها القومية.

وبما أن هوية الدولة لا تعبر بالضرورة عن كافة الجماعات ذات الهويات المتمايزة في المجتمع، وهذا يتوقف على كيفية تشكيل الهوية. قد تفرض الجماعة المسيطرة على الحكم في الدولة هوية ما، من خلال عملية سياسية وثقافية، كما هو الحال في الثورة الإسلامية في إيران.[li] فإن هوية الدولة في إيران لا تعبر عن هوية القوميات المكونة لدولة إيران بقدر ماهو هوية معبرة للقومية الفارسية والمذهب الشيعي، ومن هنا نرى جذور الصراع من أجل الوصول إلى الحقوق القومية.

وقد تأثرت إيران شأنها شأن المناطق الأخرى من العالم بالأفكار التنويرية والراديكالية في بداية القرن العشرين، وشكلت فيها تيارات وحركات سياسية تدعو إلى التجديد والعصرنة بمختلف الاتجاهات وبعضها ذات نزعات قومية، ففي عام (1941) تشكلت جمعية قومية كوردية، ودعت إلى تنفيذ برنامج ديمقراطي يتركز على أساس إقامة حكم ذاتي سياسي وثقافي للكورد وفي (22/ كانون الثاني/1946) وتم اعلان عن قيام جمهورية ديمقراطية كوردية "جمهورية مهاباد".[lii] ألا إنها قد انهارت إثر الهجوم عليها من قبل حكومة

طهران وشنق زعيمها (قاضي محمد)، وتشير المصادر بأنه لم يكن يوماً من الأيام في تاريخ الدولة الإيرانية الحديثة إشارة للحقوق القومية الكوردية بالشكل الذي يريدونها[liii] بل حاولت بكل الوسائل إلى صهر القوميات الإيرانية في بوتقة الثقافة الفارسية.

ومنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام (1979)، شهدت العلاقة بين الدولة الإيرانية والقوميات الأخرى ومنها القومية الكوردية امتداداً لما مضى من العلاقة، صحيح أن دستور الجمهورية الإسلامية، بخلاف الدستور التركي، يعترف بالاختلاف القومي، إذ ينظر إلى إيران على أنها مجتمع متعدد الإثنيات والثقافات، وهذه النظرة توفر قاعدة لا لبس فيها للأبواب ذات العلاقة من القانون الدستوري. ويعد هذا بمثابة اعتراف بالقوميات والأقليات الإثنية التي لا سيادة لها في الجمهورية الإسلامية. ولكن مفهوم الأقلية الإثنية في الدستور الإيراني مفهوم ثقافي حصراً، والمقصود به تشارك ثقافي في اللغة والعادات والتقاليد التي يجمعها تاريخ مشترك، وتكون الجماعة الإثنية والتاريخية جماعة محلية ذات تاريخ محلي، ويفتقر الاثنان إلى الإستقلالية السياسية والمنطقية (الإدارة الذاتية) التي لا تتمتع بها في الدستور إلا القومية الفارسية ذات السيادة. وهكذا تبقى الهويات الإثنية محلية حصراً، ولا تقوم العلاقات الحقوقية–السياسية بدور في رسم حدودها. إن مفهوم الأقلية الإثنية في الدستور الإيراني مفهوم ثقافي محض. فهي بلا هوية حقوقية–سياسية وليس لها حقوق سياسية تجاه صاحب السيادة الذي يحدد وسائل وشروط وصولها إلى العملية السياسية الدستورية ومشاركتها فيها. وهوية السلطة السياسية في دستور الجمهورية الإسلامية هوية أحادية القومية، إذ القومية الفارسية هي التي تحدد هوية صاحب السيادة وشروط المواطنة، وبالتالي هي التي ترسم حدود الدولة والمجتمع.[liv]

ومن هذا المنطلق تنتهج إيران سياسة التفريس وإن اختلفت الأساليب، ولكن اشتدت قبضتها الأمنية وفرضت الثقافة الفارسية ومن أجل ذلك اتبعت سياسة الأيرَنة[lv]، التي كانت عقبة كأداء أمام نمو الوعي القومي، فهي من جملة وسائل الضغط الايديولوجي والسياسي على الكورد، لغرض صهرهم وسد الطريق أمام الشعوب الإيرانية الناطقة باللغات الإيرانية، ونزوعها نحو حياة قومية مستقلة.[lvi] لذا بداخل كل كوردي في إيران إحساس بأن الحكومة تهدد بقائهم كعرق ولغة مختلفة، مما جعلهم يناضلون باستمرار ضد السلطة المركزية في طهران.

المطلب الخامس

تفسير البنائية للتفاعلات والقضايا بين الهويات الدينية في الشرق الأوسط

سيطرت على الخطاب حول العلاقات اليهودية–الإسلامية في النصف الأول من القرن العشرين صعوبات تشكيل هويات الجماعات الجديدة بعد انحسار الاستعمار. لقد عانت الجماعات الإسلامية واليهودية من الصراعات التي تحرض الواحدة منها ضد الأخرى. وكما في كل الصراعات فإن هذه الفترة أورثت خصومات ذات أهمية.

إن الوضع بين إسرائيل والفلسطينين لا يتغير باتجاه الحل والتسوية النهائية منذ عقود، أحد الأسباب التي تقف خلف ذلك، والذي ينبثق عنه التقدير بأن هذا الوضع ربما سيبقى قائماً على حاله في المستقبل المنظور أيضاً، يتمثل في حقيقة أنه صراع قيمي ذو بعد ديني والتي تجعل فجوة بين الهوية السنية واليهودية قائمة في الماضي والحاضر وقد يدوم في المستقبل لأن اسرائيل تؤكد نفسها دولة يهودية لا تعترف بلأغيار، وتمارس ضدهم التمييز بسبب الدين والقومية وأن مستقبل الصراع سيكون ديني بالدرجة الاساسية.

تجدر الإشارة إلى أن اليهود يبنون احتلالهم لفلسطين على مزاعم دينية وتاريخية، فيدعون أن الله وعدهم بهذه الأرض، ويشيرون إلى ارتباطهم التاريخي بها، وقدسيتها عندهم. أما المسلمون فلا يرون لليهود حقاً في هذه الأرض، فمن الناحية الدينية، فإن هذه الأرض أعطيت لبني إسرائيل عندما رفعوا راية التوحيد، واستقاموا عليها، وتحت قيادة رسلهم وصالحيهم، ولكن انحرفوا وفقدوا تلك الشرعية.

ومن الجدير بالذكر أن الظاهرة الإسلامية وسط الفلسطينين أخذت تستعيد حيوتها وتزايد الاتجاه نحو الإسلام، وبعد أن رأت الجماهير فشل الإيديولوجية القومية والعلمانية واليسارية في حل القضية، وكانت مشاركة الإخوان المسلمين في العمل الفدائي الفلسطيني في الفترة (1967–1970) عبر ما عرف بـ(معسكرات الشيوخ) في الأردن.[lvii]

وإذا اخذنا حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كمثال على الهوية الإسلامية السنية في صراعها مع الهوية اليهودية، فإنها حماس لا تختلف عن جماعة الإخوان المسلمين في رؤيتها للدولة، وفي تحديد وظيفتها، ووجوب إقامتها، الدولة في الفكر الإسلامي السني "أداة ضرورية" لتنفيذ أحكام الشريعة، وحراسة الدين، وتحقيق مصالح المجتمع وسياسة أفراده، ولأنها كذلك، جعلت حماس مقاومة الإحتلال، وتقرير

المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية على رأس مهامها الدعوية والسياسية.[lviii] وفي المقابل فإن الطابع القومي للحركة اليهودية هو القيام بعملية تهجير اليهود وتوطينيهم في فلسطين، لذا فهم متيقنين من أن العنف وحده هو وسيلة التعامل معهم.[lix]

لا تؤمن حماس بأي حق للدولة اليهودية في فلسطين، وتعمل على طردهم منها، ولا تمانع في القبول مؤقتاً وعلى سبيل الهدنة بحدود (1967) ولكن دون الاعتراف لليهود الوافدين بأي حق لهم في فلسطين التاريخية. وتعتبر صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي "صراع وجود وليس صراع حدود". وتنظر إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع "استعماري غربي صهيوني" يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربي والإسلامي. وتعتقد بأن الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير التراب الفلسطيني، وتردد بأن مفاوضات السلام مع الإسرائيليين هي مضيعة للوقت ووسيلة للتفريط في الحقوق[lx]. هذا الاعتقاد مصدره آيات قرآنية مثلاً كما جاء في سورة المائدة قوله تعالى "لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا"[lxi] ومن هذا المنطلق العقائدي لهوية حماس لم تُحدث حركة حماس تبديلاً يُذكَر في مفهومها الأساسي عن المقاومة منذ تأسيسها في العام 1987. فقد عمدت إلى التشديد على المقاومة أو نزع التركيز عنها بحسب الوضع، ولاسيما في الظروف الدقيقة، مثلما حدث خلال الانتخابات الفلسطينية، عندما تسلّمت حماس مسؤوليات الحكم، وكذلك في المحاولات التي تبذلها من أجل التصالح مع خصمها داخل فلسطين حركة فتح العلمانية التي تسيطر على السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وقد اعترفت بإسرائيل عام (1993) في سياق اتفاقات أوسلو.[lxii]

مع رفض حماس لإتفاقية أوسلو إلا أن مشروع التسوية السياسية قائم على مبدأ حل الدولتين، والاعتراف المتبادل وإنهاء الصراع، وبغض النظر عن مبررات الاعتراف المتبادل فإنه مرفوض من قبل حماس، لأنه يتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته. ولكن مع مرور الوقت وافقت حماس على قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، في الضفة والقطاع، بدون المستعمرات، وبدون الاعتراف بإسرائيل. ولذلك فإن الحديث عن تشابه في الموقف بين حماس ومنظمة فتح أمر غير صحيح، لوجود فرق جوهري بينهما.[lxiii]

وفي المقابل وجه زعيم اليمين الإسرائيلي (بنيامين ناتنياهو) خطابه بشأن رؤيته للتسوية يوم (15 حزيران 2009) حدد رئيس الوزراء الإسرائيلي رؤيته الخاصة للدولة الفلسطينية وهي الموافقة على دولة فلسطينية منزوعة السلاح والتي ستكون بمنزلة "كيان فلسطيني مستقل ذاتياً اقتصادياً"، اشترط على الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل كدولة يهودية. وقال نتانياهو "إن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، بمعنى دولة أحادية القومية، غير أن الجانب الفلسطيني يرفض الاعتراف بذلك..."[lxiv]

إن الرؤية اليهودية للتاريخ تتبع من العودة إلى جذور الديانة اليهودية، والتراث اليهودي، اللذان يفضيان بالتنبوءات والوعود التي تبعث الأمل في صدور اليهود، وتبشرهم بالعودة. وقد أرست الحركة اليهودية العالمية الكيان اليهودي على أرض فلسطين إيماناً منها بتنبؤات الديانة اليهودية والتراث اليهودي القديم.

وهذا ما يفسر صراع الوجود بين الهوية الإسلامية والهوية اليهودية منذ انشاء الدولة الإسرائيلية، ولا نتصور أن ينتهي هذا الصراع لأنه ذات جذور قيمية وفكرية وثقافية تاريخية تحولت إلى هوية عقدية بين طرفي الصراع، ومن خلال فهمنا لهذه الحقيقة نصل إلى تفسير لماذا لا ينتهي هذا الصراع حتى ولو خمد في بعض الأحيان إلا أنه يتصاعد مرة أخرى ولا تنتهي.

ومن خلال مجمل ما عرضناه في هذا البحث نتوصل إلى استنتاج أن النظرية البنائية هي احدى النظريات التي تساعدنا في تفسير وفهم صراعات الشرق الأوسط من منظور الصراع بين الهويات المتناقضة وبما أن الهويات تتشكل من القيم والأفكار والثقافات المجتمعية فإنها لا تتغير بسهولة، وهي التي تحدد سلوك ومصالح الفاعلين في المنطقة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الشرق الأوسط منطقة تتضمن العديد من الهويات المتناقضة والمصالح المتباينة التي تشكل قضايا صراعية جوهرية غير منتهية، جزء منها قومية وأخرى دينية وثالثهما طائفية مذهبية.

الخاتمة والاستنتاجات

تنطلق نظرية البنائية الإجتماعية من مفاهيم محورية كالثقافة والأفكار والقيم، وتجلها أساس لتشكيل هوية الفاعل، وعن طريقها يمكن معرفة الفاعل ومصالحه وسلوكه مع الآخرين، وبهذا المعنى فإن الهوية عند البنائيين هي الرؤية والوجهة التي تحدد كيف يتصرف الفاعلون تجاه بيئتهم، وماهي المصالح المراد تحقيقها، وبتغيير الهوية يختلف السلوك وتختلف المصلحة.

تنظر البنائية الإجتماعية إلى الدول باعتبارها فاعلاً رئيسياً في العلاقات الدولية وهنا تتفق مع النظرية الواقعية إلا أنها تختلف معها في إشراك الدول مع الفاعلين الآخرين من غير الدول في لعب دور على الساحة الدولية مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وحركات التحرر والمنظمات الإرهابية وكيانات الأمر الواقع وغيرهم. وهنا تكمن أهمية هذه النظرية في تفسير التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط، لأن الفاعلين من غير الدول يلعبون أدواراً تضاهي دور الدولة في كثير من الأحيان أو يشتركون مع دورها عن طريق التحالف حول قضية معينة.

وفي ضوء ما تقدم من البحث نتوصل إلى استنتاج النقاط الآتية:

1. إن نظرية البنائية الإجتماعية حديثة العهد مقارنة بالنظريات الأخرى، حتى أن روادها يختلفون حول هل أنها وصلت إلى مرحلة النظرية أم هي منهج أو مدخل، ولكن مع كل ذلك فإن كتاب ألكسندر وندت المعنون (النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية) المنشور في عام (1999) أثبت أنه نظرية بما يمتلك من مفاهيم ومعايير مأخوذة من علم الإجتماع وتبلورها بشكل يتلائم مع واقع العلاقات الدولية والباحث يتفق مع هذه الرؤية.
2. توصل البحث إلى أن البنائية الإجتماعية تنظر إلى قضية الفوضى بأنها من صنيعة سلوك الفاعلون الدوليون وليس صفة بنيوية للعلاقات الدولية، وهنا نفهم بأن الفوضى التي تعم الشرق الأوسط هي نتيجة التفاعلات بين فاعلين متناقضين ومتصارعين في الشرق الأوسط، وتتغير حالة الفوضى بتغير سلوك الفاعلين في المنطقة.
3. من خلال البحث عن تفسير للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط نستنتج أن الصراع في هذه المنطقة هو صراع هوياتي بين هويات متناقضة جذورها إجتماعية تنطلق من قيم متناقضة فيها خصوصيات

دينية ومذهبية وقومية، ومن خلال هذه الجذور نفهم لماذا يدور الشرق الأوسط في دائرة الصراع والتناقضات.

4. طبقاً لتفسيرات النظرية البنائية فإن التفاعلات الصراعية بين إيران والسعودية هي صراع بين هويتين متناقضتين وهي الشيعية في إيران والسنية في السعودية من جانب، والهوية القومية الفارسية في إيران والقومية العربية في السعودية، وبتكوين هوية شيعية–فارسية متناقضة مع هوية سنية–عربية نتجت تفاعلات صراعية وتنطلق منها قضايا في الشرق الأوسط، ومن المتصور أن التفاعلات الصراعية بين الهويتين أن تستمر إلى أمد بعيد رغم حدوث صعود وهبوط في الصراع.
5. صراع الهويتين السنية–الشيعية في الشرق الأوسط جذورها عميقة في المنطقة وهي وفق نظرية البنائية الإجتماعية تفاعلات صراعية ناشئة عن وجود هويات متناقضة لفاعلين من الدول وغير الدول مثل الحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن بهوية شيعية مقابل حكومات وتنظيمات وحركات بهوية سنية مثل حركة الحماس والقاعدة وداعش وأغلب حكومات المنطقة.
6. وبخصوص الصراع القومي في الشرق الأوسط من خلال تفسير النظرية البنائية نفهم بأن الهوية القومية الكوردية تسعى من أجل الوصول إلى تحقيق هويتها في تأسيس الدولة القومية لها، ولكن هذا الطموح يصطدم بمصالح هوية القوميات الأخرى التركية والعربية والفارسية وتلعب مصالح الدول الدول الكبرى إلى دفع تصادم بين هذه الهويات، ومن هنا فإن الكفاح الكوردي في كل أجزاء كوردستان هي سعي لإثبات الهوية القومية وبدون تحقيقها لا نتصور الخروج من دوامة الصراع.
7. وبخصوص التفاعلات بين الهويات الدينية المختلفة فإن في الشرق الأوسط صراعاً عميقاً بين الهوية الإسلامية بمختلف مذاهبها والهوية اليهودية المتمثلة بدولة إسرائيل، وبأن الديانتين تنظران بالقلق والريبة تجاه هوية بعضهما البعض، والتفاعلات بينهم لا تخرج عن الصراع على الوجود، ولا نتصور انتهائها مادامت القيم الدينية والعقيدية تقف خلف الصراع.

قائمة المصادر

[i] محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم العلوم السياسة، جزائر، 2017، ص55. على الرابط:
http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_details/5175

[ii] د.انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الأستراتيجية، السليمانية، 2007، ص431.

[iii] د.خالد موسى المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (30)، العدد (1)، 2014، ص341.

[iv] الكسندر ونت، النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: د.عبدالله جبر صالح العتيبي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006، ص12-14.

[v] د. خالد موسى المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (30)، العدد (2)، 2014، ص317-318.

[vi] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص32-34.

[vii] جون بيليس وستيف سيميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص396-397.

[viii] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص35.

[ix] كارين فيرك، البنائية، في: تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية – التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص437-438.

x الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص ي.

[xi] د.أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص438.

[xii] جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص400.

[xiii] د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، المصدر السابق، ص437.

[xiv] د.عبدالله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (108)، السنة 27، شتاء 2010، ص127.

[xv] د.حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة عالم الفكر، كويت، العدد (4) المجلد 33، أبريل 2005، ص176.

[xvi] خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق –قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص119.

[xvii] د.احمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (36)، 2012، ص65.

[xviii] د.خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراست والنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص213.
[xix] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص313.
[xx] د.مشاري حمد الرويح، العلوم السياسية مقدمة أساسية، عالم الأدب النشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص182.
[xxi] د.يوسف محمد صواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص103.
[xxii] د.عبدالله بن جبر العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص139.
[xxiii] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص323-324.
[xxiv] د.خالد موسى المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص326.
[xxv] د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 440.
[xxvi] د.عبدالله بن جبر العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص140.
[xxvii] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص327-329.
[xxviii] نفس المصدر، ص330-331.
[xxix] د.جمال عبدالجواد، المصلحة والهوية والمؤسسات: السياسات الخاجية للدول العربية في المراحل الانتقالية، تأثير الثقافة والدين والتقاليد في العلاقات الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (186)، اكتوبر 2011، ص34.
[xxx] كارين فيرك، البنائية، في: تيم دان و آخرون (تحرير)، نظريات العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص450.
[xxxi] د.جهاد عودة ومحمد أحمد النجار، صراع قيم: النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017، ص9.
[xxxii] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص313.
[xxxiii] Mari Luomi, Sectarian Identities or Geopolitics? The regional Shia-Sunni divide in the Middle East, The Finnish Institute of International Affairs, Helsinki, Working Papers, 2008, p15.
[xxxiv] قريب بلال، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط (العلاقات الإيرانية السعودية نموذجاً)، مجلة المفكر، بسكرة، الجزائر، العدد (15)، 2017، ص475-476.
[xxxv] شاهرم شوبين، طموجات إيران النووية، ترجمة: بسام شيخا، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص141.
[xxxvi] حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، منشورات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2019، ص10-11.
[xxxvii] فنار حداد، العلاقات الطائفية والهوية السنية في العراق بعد الحرب الأهلية، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، الدوحة، بدون سنة، ص7.
[xxxviii] Mari Luomi, Op. Cit, p17.
[xxxix] نقلاً عن: سيد أحمد قوجيلي، الصراع على تفسير الحرب والسلم دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص349.
[xl] ماجد المذحجي وآخرون، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، 2015،ص3.

[xli] د.عبد الوهاب الكيالي وآخرون، د.عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزء الرابع، بيروت، 1983، ص831.

[xlii] توماس هايلاند إريكسن، العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص152.

[xliii] فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، 1993، ص13-14,

[xliv] رجائي فايد و أحمد بهاء الدين شعبان، أوجلان الزعيم.. والقضية، ميربت للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص23.

[xlv] عباس ولي، الكرد و "آخروهم": هوية متشظية.. وسياسة متشظية، في فريد هاليداي وآخرون، الإثنية والدولة الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، 76-79.

[xlvi] د.فؤاد حمه خورشيد، القضية الكردية في المؤتمرات الدولية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، 2001، ص15.

[xlvii] نفس المصدر، ص92.

[xlviii] أوفرا بينغيو، كرد العراق بناء الدولة داخل الدولة، دار الساقي ودار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2014، ص348.

[xlix] شكلت الوحدة المصرية السورية في شباط (فبراير 1958) تجربة في الحياة السياسية العربية المعاصرة في استعادة دور سياسي ولم تدم لأكثر من ثلاث سنوات وسبعة أشهر.

[l] علم صالح وجيمس وارل، بين دارا والخميني استكشاف إشكالية الهوية القومية في إيران، ترجمة: محمد العربي، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 2016، ص43-44.

[li] إيمان أحمد رجب، الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في العلاقات الدول الخارجة، الهوية: تأثير الثقافة والدين والتقاليد في العلاقات الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد (186)، 2011، ص9.

[lii] سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، العلاقة بين السلطة في إيران والقوميات الأخرى، مجلة دراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، السنة (3)، العدد (5)، 2006، ص223-224.

[liii] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص26.

[liv] عباس ولي، الكرد و"آخروهم": هوية متشظية... وسياسة متشظية، في: فريد هاليداي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص120.

[lv] الأيرَنة: كلمة مشتقة من إيران، وهي في جوهرها سياسة تفريس وتهدف إلى اخماد وتيرة نزعة التحرر لدى الكورد وغيرهم في بوتقة إيران.

[lvi] علي الجزيري، جدل الهوية الكردية والمواطنة المتعثرة، مصدر سبق ذكره، ص45.

[lvii] د.محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص97.

[lviii] د.يوسف رزقة، الرؤية السياسية لحماس، في: دمحسن محمد صالح (تحرير)، حركة المقاومة الإسلامية حماس دراست في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015،ص66.

[lix] د.عبد الوهاب محمد الميسري، الايديولوجية الصهيونية دراسة حالة في علم الإجتماع المعرفة، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 156-157.

[lx] حركة المقاومة الإسلامية حماس، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55cae6d1-f04b-44b1-bda5-33c23795d40d

[lxi] القرآن الكريم، سورة المائدة، آية (82).

[lxii] علي سمور، فلسطين تواصل صمودها بعد خمس سنوات على الإنتفاضة –حماس في مواجهة شارون-، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (121)، 2006، ص152-156.

[lxiii] موسى أبو مرزوق، حماس قراءة وتقييم للتجربة، في: د.محسن محمد صالح (تحرير)، حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسة في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص502.

[lxiv] توفيق المدني، العرب تحديات الشرق الاوسط الكبير، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010، ص195.